



تقرير الشفافية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

المحتويات

١	مقدمة
٣	الشكل النظامي و شبكة المكاتب و الترتيبات النظامية
٤	الهيكل التنظيمي
٥	الفريق القيادي
٦	مكافآت الشركاء
٦	تطبيق معايير إدارة الجودة الجديدة
٧	سياسات الإستقلالية.
٩	الرقابة النوعية
١٦	التقصي الداخلي
١٧	التوطين
١٧	قائمة بعملاء المكتب من المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة
١٩	التعليم المهني المستمر
٢٠	عقوبات أو جزاءات.
٢٠	قضايا أو دعاوي
٢٠	المعلومات المالية



مقدمة

يسرنا تقديم تقرير الشفافية للشركة عن سنة ٢٠٢٢ وفقاً لمتطلبات هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية. ونستعرض أدناه نبذة عن رسالتنا و مبادئنا و معايير العمل المطبقة لدينا.

رسالة الشركة

إن رسالة الشركة هي تقديم سلسلة متكاملة من الخدمات المهنية ذات الجودة العالية وفق أعلى المعايير الدولية لعملائها بما يخدم المصلحة العامة بالإضافة إلى المساهمة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية. إن الرسالة المهيمنة على جميع الشركاء و المدراء والموظفين هو الإلتزام بالجودة، و المتطلبات الأخلاقية وتشجيع وتعزيز الملتزمين بهذه الرسالة بحيث تحقق إلتزامنا تجاه المصلحة العامة و إستيفاء متطلبات المعايير.

معايير العمل

نحن نؤمن أنه من واجبنا الإلتزام بأسمى المبادئ الأخلاقية في جميع أعمالنا المهنية. تقدم الشركة كافة خدماتها على أسس النزاهة والموضوعية و الدقة و الإجتهد في العمل و السلوك المهني. ونحن نسعى للوصول إلى أعلى المستويات من خلال صياغة نموذج مهني يحقق الإمتياز. كما أننا نفخر بأن مبادئنا واحدة ثابتة ولن تتغير.

نلتزم في شركة طلال أبو غزاله بمبادئ النزاهة المطلقة والسرية التامة في التعامل مع كافة عملائنا. كما نعزز هذه الثقافة و نضع السياسات و الأنظمة التي تضمن و تؤكد تبني و ممارسة منتسبي الشركة لهذه المبادئ بإستمرار.

كما تسعى الشركة إلى ترسيخ الثقة و المصداقية و الشفافية في كافة تعاملاتنا مدركة أنها تمثل حجر الأساس في تطور الإقتصاد و الأسواق المالية.

الموظفون

موظفو الشركة هم القوة الحقيقية وراء إنجازاتها و نفخر بالثقافات المتنوعة التي ينتمي إليها موظفينا و لذلك تولي الشركة إهتماما كبيرا بإستقطاب الأفراد ذوي الكفاءات العالية و الإحتفاظ بهم و توفير البيئة التعليمية و التدريبية اللازمة لتطويرهم و دعم مستقبلهم المهني. و تعتبر الشركة ذلك أمرا أساسيا لتقديم خدمات ذات جودة عالية و متميزة لعملائها.

كما تعمل الشركة على تحقيق أهداف و تطلعات التوطين في المملكة و تسعى إلى زيادة التوطين بصورة مستمرة.

التطوير المستمر

تلتزم الشركة بالإستثمار المستمر في الموارد البشرية و التقنيات و البرامج التطويرية لتحسين قدرتنا على تقديم سلسلة متكاملة وشاملة من الخدمات عالية الجودة لعملائنا. وينتمي كل موظف في شركتنا إلى فريق من المهنيين الملتزمين بالتطوير المستمر في خدماتنا.

مواجهة التحديات

شهدت المنطقة تطورات متسارعة و معقدة على كافة الأصعدة مما أدى إلى زيادة المتطلبات بأعمال مراجعة بأعلى مستويات الجودة و إزدادت المطالبات بشفافية أعلى و الإبلاغ عن الأمور الجوهرية و توفير نظرة متعمقة عن بيانات المنشآت و معلوماتها. كما أن هناك حاجة لتطوير الإقتصاديات المحلية و زيادة الإستثمار نتج عنها الحاجة إلى توفير الثقة و المصداقية في الأسواق المالية و النتائج المالية للشركات العامة و الخاصة و المنشآت المختلفة. و منذ نشأتها و اكبت شركة طلال أبو غزاله هذه التطورات و تمكنت من تطوير أنظمتها و أدوات العمل لديها و منتسبها و ثقافة العمل لديها لتتمكن من تقديم خدماتها بأعلى مستويات الجودة و خدمة المصلحة العامة.

و منذ مطلع عام ٢٠٢٠ تعرض العالم إلى تغيرات غير مسبوقة بسبب جائحة الكورونا أسفر عن تغيرات جذرية في طرق و تقنيات العمل و الأداء و مستوى عدم التأكد من المستقبل و بفعل أسلوب عملنا و التقنيات المطبقة تمكنت الشركة من إتخاذ خطوات إستباقية لضمان إستمرارية تقديم الخدمات لعملائنا و المحافظة على سلامة منتسبي الشركة و العملاء و تطبيق التوجيهات التنظيمية و المهنية و المحافظة على عناصر الجودة في عملنا و مساعدة عملائنا في مواجهة التحديات التي فرضتها الظروف المستجدة.

و لتحقيق الرسالة قامت الشركة بوضع و تطوير نظام جودة وفقا لمعايير رقابة الجودة الدولية و متطلبات الهيئات المهنية و التنظيمية و بما يتناسب مع التغيرات غير المسبوقة في العالم لتحقيق أعلى مستويات الأداء و الجودة. و لا تكتفي الشركة بما حققت من إنجازات بل تسعى إلى التطوير المستمر للجودة و منذ صدور معيار إدارة الجودة (١) و المعايير ذات العلاقة بدأنا بالعمل على ضمان إستعداد مكاتبنا لتطبيق هذه المعايير عند تاريخ نفاذها و تطوير أنظمتنا الداخلية لضمان الإلتزام بمتطلبات تلك المعايير.

يوفر هذا التقرير نظرة عامة حول الهيكل التنظيمي للشركة و خدماتها و عملياتها و إلتزامنا بجودة الأداء في عمليات المراجعة و التأكيدات و الخدمات الأخرى ذات العلاقة بهدف تقديم تلك الخدمات وفقا لأعلى المستويات المهنية.

الشكل النظامي وشبكة المكاتب التي يتبع لها والترتيبات النظامية ذات العلاقة

شركة طلال أبو غزاله وشركاه www.tagi.sa هي شركة سعودية (شركة مهنية ذات مسؤولية محدودة مختلطة) تعمل في المملكة العربية السعودية منذ ١٤١٦/٧/٥ بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٤٢٤٤٦٤ الصادر من مدينة الرياض بتاريخ ١٤٣٥/١١/٢٠ وترخيص مزاولة المهنة رقم ١٠١٠٤٢٤٤٦٤ وتسجيل رقم ١٩١٢٠٠ في هيئة السوق المالية. تقدم الشركة خدمات المراجعة والتأكدات والخدمات المساندة وإدارة المخاطر والاستشارات المالية والضرائب من خلال ثلاث مكاتب في الرياض وجده والخبر.

مكاتب الشركة:

المكتب	العنوان ومعلومات الإتصال
الرياض	الرياض - حي العليا - شارع الأرز - رقم المبنى ٨٨٦٢ هاتف ٠١١٤٦٤٢٩٣٦ بريد إلكتروني tagco.riyadh@tagi.com
جده	جدة طريق الملك عبد العزيز الفرعي - حي الخالدية رقم المبنى ٦٣٧٤ هاتف ٠١٢٦٠٦٠٤٣٠ بريد إلكتروني tagco.jeddah@tagi.com
الخبر	الخبر - طريق الملك فهد بن عبد العزيز - حي الراكه الجنوبية - رقم المبنى ٦٣٨٩ هاتف ٠١٣ ٨١٤٧٧٢٥/٩٢٠٠١٣٠٢٢ بريد إلكتروني tagco.khobar@tagi.com

الشركاء في الشركة:

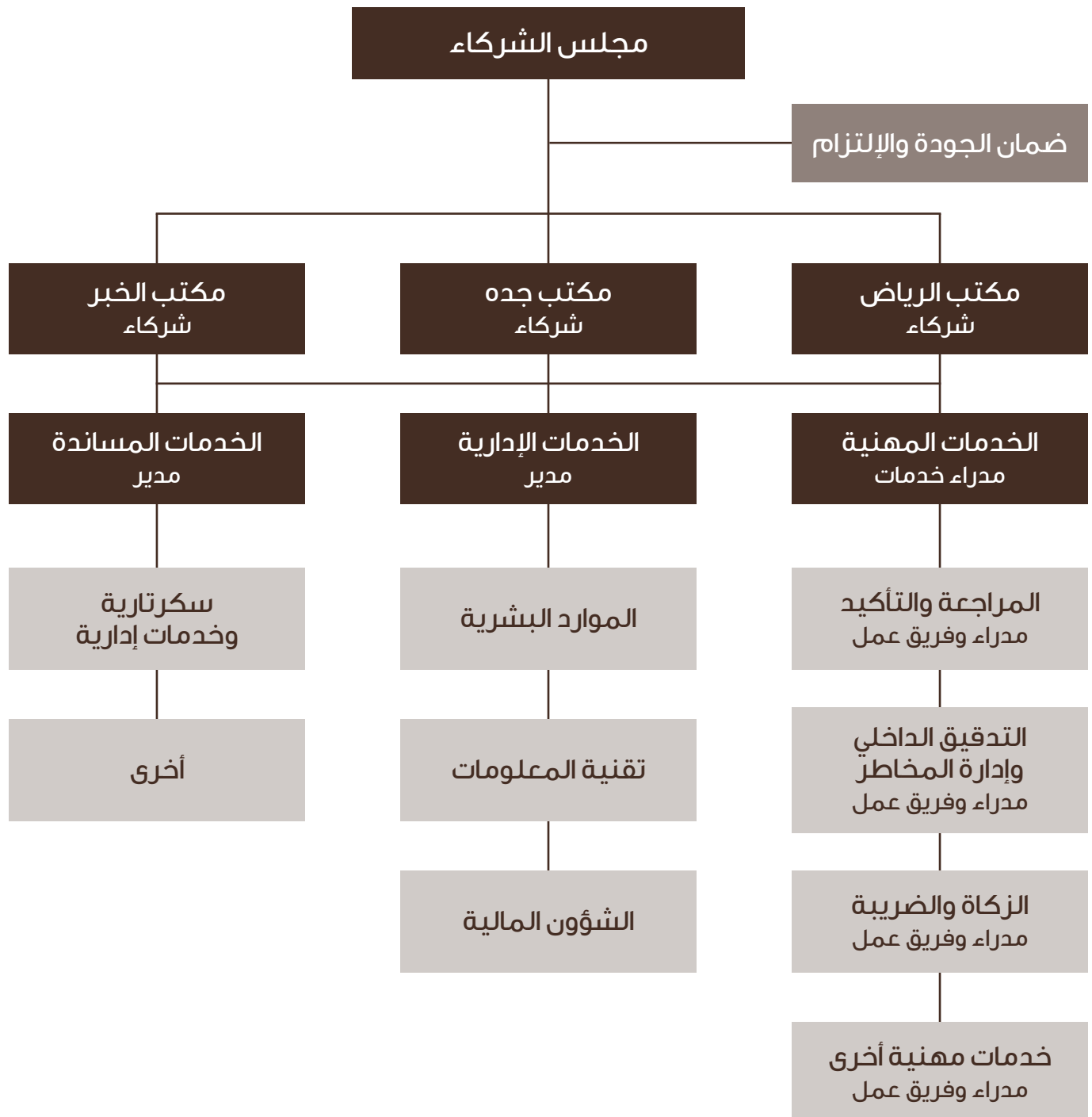
الشريك	ترخيص مزاولة المهنة	رقم التسجيل في السوق المالية
طلال أبو غزاله وشركاه الدولية - الأردن	قرار وزاري رقم (٧٢٠/ق)	-
الأستاذ عبدالقادر عبدالله عبدالوهاب الوهيب	٤٨	-
الأستاذ عبدالوهاب إسماعيل خنكار	٤٣٢	-
الأستاذ وليد أحمد محمد بامعروف	٤٠٨	٢٢١٢٠٣
الأستاذ إبراهيم عبدالله إبراهيم الزميع	٦٨٢	-
الأستاذ علي جعفر عبدالوهاب العامر	٤٩٥	-

شركة طلال أبو غزاله و شركاه الدولية - الأردن (الشريك الرئيسي في الشركة) هي عضو في طلال أبو غزاله وشركاه الدولية www.tagi.com ، وقامت بمنح حق إستخدام الاسم التجاري للشركة، بصفتها الشريك الرئيسي بموجب عقد التأسيس و تتلخص أوجه التعاون معها في الإستفادة من الإمتداد العالمي لشبكة الشريك الأجنبي و مؤتمراتها و ندواتها و علاقاتها بالهيئات المهنية الدولية و ما تصدره من مطبوعات مهنية لأغراض التطوير و حق إستخدام البرمجيات الإلكترونية المطورة من قبلها. و تعتبر طلال أبو غزاله وشركاه الدولية عضوا كاملا في منتدى الشركات Forum of Firms و التي هدفها تعزيز معايير متسقة و عالية الجودة للتقارير المالية و ممارسات التدقيق في جميع أنحاء العالم. و يجب على أعضاء المنتدى إظهار التزامهم بالتطبيق المتسق لممارسات المراجعة عالية الجودة في جميع أنحاء العالم وتعزيزها ، كما هو مفصل في دستور المنتدى.

الهيكل التنظيمي لنشاط المراجعة والتأكدات والخدمات الأخرى ذات العلاقة

يدير الشركة مجلس شركاء مكون من السادة الشركاء المشار لهم أعلاه. و يقومون بالإشراف على أنشطة الشركة المقدمة من خلال الثلاث مكاتب . و يتولي إدارة كل مكتب شريك مدير/شريك و فريق عمل يتضمن مدير للخدمات المهنية و مدراء و فريق عمل متكامل. و تخضع كافة الخدمات المهنية المقدمة لسياسات و إجراءات ضمان الجودة المنصوص عليه في دليل رقابة الجودة للشركة و يتم المراقبة على الإلتزام من قبل فريق ضمان الجودة و الإلتزام.

الهيكل التنظيمي العام



إن مجلس الشركاء مسؤول عن وضع الإستراتيجية العامة للشركة و الإشراف على تطبيقها و سياسات إدارة المخاطر و الإشراف على تطبيق الحوكمة المناسبة و سياسات الشركة المتعلقة بالمبادئ الأخلاقية و رقابة الجودة بما يحقق رسالة الشركة و مبادئها.

يتم تنفيذ الإستراتيجيات و السياسات و الإجراءات من خلال الدوائر المبينة في الهيكل التنظيمي للشركة و لا توجد لجان في الشركة.

الفريق القيادي

الإسم	المسمى الوظيفي
عبدالقادر عبدالله عبدالوهاب الوهيب	شريك مدير
عبدالوهاب إسماعيل خنكار	شريك مدير
إبراهيم عبدالله إبراهيم الزميع	شريك
وليد أحمد محمد بامعروف	شريك
علي جعفر عبدالوهاب العامر	شريك
نضال راضي محمد	ممثل الشريك الأجنبي
حازم فرح	مدير رقابة الجودة
على سلامة	مدير خدمات المراجعة - جده
محمد الراعي	مدير خدمات المراجعة - الخبر
رامي الحاج حسن	مدير خدمات المراجعة - الرياض
حسام علما	مدير مراجعة رئيسي
غالب النتشة	مدير مراجعة رئيسي
محمد العموري	مدير مراجعة رئيسي

عضوية الشركاء في مجالس إدارات و لجان الشركات الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية:

في إطار تفاعل الشركاء المهني مع مجتمع الأعمال، يحتفظ الشريك وليد با معروف بالعضويات التالية في شركات خاضعة لهيئة السوق المالية:

المنشأة	العضويات
إسمنت نجران - شركة مساهمة عامة مدرجة	• عضو مجلس إدارة • رئيس لجنة المراجعة • عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
المصانع الكبرى للتعبئة - شركة مساهمة مدرجة	رئيس لجنة المراجعة
شركة آرش المالية - شركة مساهمة مقفلة	رئيس لجنة المراجعة

وفقا لسياسات الإستقلالية المطبقة في الشركة لا يتم تقديم أية خدمات مهنية لهذه الشركات. ولا يحتفظ أي من الشركاء الآخرون أو المدراء بأية عضويات في أية شركات خاضعة لإشراف هيئة السوق المالية.

أسس تحديد مكافآت الشركاء

يتم تحديد حصة الشركاء من الأرباح حسب ما نص عليه عقد تأسيس شركة طلال أبو غزاله محاسبون قانونيون، و توزع الأيرادات الصافية للشركة على الشركاء حسب نسبهم في رأس مال الشركة مالم يتفق الشركاء على خلاف ذلك، ويتم الإتفاق على مسحوبات شهرية لكل شريك تتم تسويتها في نهاية السنة المالية.

تطبيق معايير إدارة الجودة الجديدة

أصدر مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد في سنة ٢٠٢٠ معيارين جديدين لإدارة الجودة هما المعيار الدولي لإدارة الجودة (١) و المعيار الدولي لإدارة الجودة (٢) و التي تحل محل معيار رقابة الجودة الدولي رقم (١). كما أصدر المجلس تعديل على المعيار الدولي رقم ٢٢٠ و الذي يتناول إدارة الجودة عند مراجعة القوائم المالية. و تتطلب معايير إدارة الجودة أن يكون نظام إدارة الجودة في مكاتب المحاسبة المهنية قائماً كما في ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢، و أن يتم تطويره إستناداً إلى طبيعة و ظروف المكتب. كما يلزم تقييمه سنوياً على الأقل.

يؤدي تطبيق معايير إدارة الجودة إلى منهاجا أكثر فعالية في الحوكمة و القيادة في المكاتب المهنية، كما تتم إدارة الجودة بأسلوب إستباقي مبني على تقييم المخاطر. و تتطلب تلك المعايير من مكاتب المحاسبة المهنية أن تأخذ بالإعتبار الحاجة من الموارد البشرية و التقنية و الفكرية و مدى مناسبتها و كيفية إستخدامها و المحافظة عليها. كما يركز المعيار على التدفق المستمر للمعلومات داخل المكتب و مع فرق العمل و التواصل مع الجهات الخارجية.

كما يتطلب معيار إدارة الجودة (١) وضع آلية متابعة و تصحيح أكثر شمولية، بحيث تتم المتابعة و الوقوف على نتائجها و تقييم مدى حدة و إنتشار أوجه القصور و إجراء تحليل للأسباب الجذرية لها، و بذلك يتم تصميم و تطبيق إجراءات تصحيحية أكثر فعالية. و يتطلب المعيار من المستويات القيادية القيام بتقويم لنظام إدارة الجودة و التوصل إلى إستنتاج حول مدى فعاليته بشكل سنوي على الأقل.

خلال سنة ٢٠٢٢ قامت الشركة بوضع أهداف الجودة بالإتساق مع متطلبات المعيار الدولي لإدارة الجودة (١) و قامت بتحديد و تقويم مخاطر الجودة و وضع و تصميم الإستجابات المقابلة لها من سياسات و إجراءات مستمدة من نظام رقابة الجودة لديها بالإضافة إلى أية أهداف و إستجابات جديدة نتيجة تحليل نتائج عملية تقويم مخاطر الجودة. و بناء على ذلك تم وضع و تصميم نظام إدارة الجودة للشركة أصبح قائماً كما في ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢.

يعمل نظام إدارة الجودة بشكل دائم و تكراري و يستجيب للتغيرات في طبيعة و ظروف الشركة. و يتناول النظام مكونات الجودة التالية:

١. الحوكمة والقيادة؛
٢. المتطلبات المسلكية ذات الصلة؛
٣. قبول العلاقات مع العملاء و قبول كل إرتباط معين و الإستمرار في تلك العلاقات و الإرتباطات.
٤. تنفيذ الإرتباطات،
٥. الموارد
٦. المعلومات و الإتصالات

كما تتناول النظام آلية المكتب لتقويم المخاطر و آليته في المتابعة و التصحيح بما يضمن تطبيق و تحديث و تطوير نظام إدارة الجودة بشكل مستمر. و يتطلب النظام القيام بعملية تقويم مخاطر الجودة دورياً بشكل نصف سنوي كما يتطلب التوصل إلى إستنتاج حول مدى فعاليته بشكل سنوي على الأقل.

وصف لسياسات الإستقلالية المطبقة لدى مكتب المحاسبة المسجل و إقرار بأن هذه السياسات أعدت على أسس سليمة و نفذت بفعالية.

إن سياسات الإستقلالية مبينة في التفصيل في دليل رقابة الجودة للشركة و المعد وفقاً لمعيار الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين و المحاسبين و معيار رقابة الجودة الدولي رقم (١). و تهدف هذه السياسات و الإجراءات إلى الحصول على ضمان معقول بإستقلالية منسوبي الشركة عن العملاء وفقاً لمتطلبات الأنظمة و المعايير و قواعد السلوك الأخلاقي ذات العلاقة. و تقر شركة طلال أبوغزاله و شركاه محاسبون قانونيون بأن سياسات الاستقلالية المطبقة لدى الشركة أعدت على أسس سليمة و نفذت بفاعلية.

- إن جميع الشركاء و الموظفين على حد سواء مسؤولين عن المحافظة على الإستقلالية في الحقيقة و المظهر فيما يتعلق بالعملاء و الأعمال. يتم المحافظة على الإستقلالية وفقاً لمتطلبات الأنظمة و معايير الرقابة النوعية المعتمدة و قواعد سلوك و آداب المهنة المعتمدة. و يطلب من جميع الشركاء و الموظفين أن يكون لديهم المعرفة و الفهم لقواعد سلوك و آداب المهنة و قواعد مجلس المعايير الدولية للسلوك الأخلاقي للمحاسبين و المتطلبات الإضافية الأخرى.
- يتم إبلاغ جميع الشركاء و الموظفين بالأحكام الواردة الخاصة بالإستقلالية و قواعد سلوك و آداب المهنة. و يتوفر لدى الشركة كافة الأدلة و المعايير و القواعد المنطبقة و يتم التأكيد دورياً على أهمية الإلتزام بها و عقد الدورات التدريبية اللازمة.
- يطلب من جميع الشركاء و الموظفين تقديم تأكيدات خطية و بشكل سنوي تبين أنهم فهموا و طبقوا قواعد آداب و سلوك المهنة من قواعد مجلس المعايير الدولية للسلوك الأخلاقي للمحاسبين و سياسات الشركة المتعلقة بالإستقلالية و القواعد الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين و المحاسبين.
- يطلب من جميع أعضاء فريق التأكيد على إستيفاء متطلبات الإستقلالية في عمليات التأكيد بإستخدام النماذج الخاصة بذلك.
- يتم الحصول على إقرارات إستقلالية من المراجعين الآخرين الثانويين أو المشتركين في عمليات المراجعة.
- يطلب أيضاً من جميع الشركاء و الموظفين مراجعة ظروفهم الخاصة لأية تهديدات للإستقلالية و أن يتم الإبلاغ عن أي تهديد للإستقلالية تم تحديده. و بالتالي يمكن أن يتم تطبيق الضمانات المناسبة.
- يجب على الشركاء و الموظفين إبلاغ شريك العمل فيما إذا، و حسب معرفتهم، أنه قد قام أي عضو من أعضاء فريق التأكيد، و خلال فترة الإفصاح، بتقديم أي خدمة من شأنها أن تكون محظورة بموجب قواعد آداب و سلوك المهنة الصادرة عن الهيئة و قواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين أو أية متطلبات محلية أخرى، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم قدره الشركة على إكمال عملية التأكيد.
- تحتفظ الشركة بقاعدة البيانات التي توفر قائمة بجميع العملاء الذين يتطلعون للإستقلالية و بالتالي، يتم حظر الاستثمار بهؤلاء العملاء. و بالنسبة لمنشآت الصالح العام يتم تضمين معلومات عن المنشآت ذات الصلة بها في قاعدة البيانات. و تحرص الشركة على تحديث قاعدة البيانات و إطلاع جميع الشركاء و الموظفين بها و كيفية الوصول إليها.
- تتم مراجعة حسابات مديني الشركة من العملاء بصورة دورية لمعرفة ما إذا كانت أي من المبالغ المستحقة قد تقدمت إلى المدى الذي جعلها تأخذ صفة القرض و قد تؤدي بناءً على ذلك إلى الإخلال بالإستقلالية.
- كما و على كل شريك عمل تزويد الشركة بالمعلومات ذات الصلة و التي تتعلق بعمليات عملهم، بما في ذلك نطاق الخدمات، من أجل تمكين الشركة من تقييم التأثير العام، إن وجد، على متطلبات الإستقلالية.
- يجب على شريك العمل اتخاذ أي إجراءات معقولة و التي تعتبر ضرورية و ممكنة للقضاء على أو الحد من أي تهديد للإستقلالية إلى مستوى مقبول من خلال تطبيق التدابير المناسبة و التي يمكن أن تشمل ما يلي:-

- إستبدال أحد أعضاء فريق العمل؛
- التوقف أو تغيير أنواع معينة من العمل أو الخدمات المؤداة في العمل؛
- التخلص من أية مصالح مالية أو حصص ملكية؛
- إستثناء عضو فريق العمل من أي عمل يتعلق بإتخاذ قرارات هامة متعلقة بالعمل؛
- التوقف أو تغيير طبيعة العلاقات الشخصية أو الأعمال التجارية مع العملاء؛
- تحويل العمل إلى مراجعة إضافية من قبل شريك أو موظف آخر؛ و
- إتخاذ أي إجراءات أخرى معقولة تكون مناسبة في ظل هذه الظروف.

- يجب على شريك العمل إبلاغ الشركه وعلى الفور بالإجراءات المتخذة لتسوية المسألة، وبالتالي تستطيع الشركه تحديد ما إذا كان ينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات.
- إذا تعذر القضاء على التهديدات ضد الإستقلالية أو تخفيضها إلى مستوى مقبول من خلال تطبيق الضمانات المناسبة، فإن الشركة سوف تقوم بالتخلص من النشاط، أو المصلحه، أو العلاقة التي تخلق التهديد، أو رفض القبول أو الإستمرار في العمل. ويجب على مسؤول ضمان الجودة أيضا ان يضمن القيام بحل مناسب لتهديدات الإستقلالية والتي لم يتم تسويتها أو تخفيضها إلى مستوى مقبول
- يقوم الشركاء والموظفين بالرجوع إلى مسؤول ضمان الجودة في جميع الحالات التي تظهر فيها مسألة الإستقلالية والتي تتطلب مزيداً من التشاور والنقاش من أجل تحديد الإجراء المناسب في هذه المسألة. وعند تحديد مثل هذه الأمور، فإنها يجب أن توثق.
- **علاقة الارتباط طويلة الأمد لكبار الموظفين (بما في ذلك تناوب الشركاء) في عمليات مراجعة المنشآت ذات المصلحة العامة**
يجب على الشركاء والموظفين إتباع قواعد آداب سلوك المهنة الصادره عن الهيئه و قواعد مجلس المعايير الدولي للسلوك الأخلاقي للمحاسبين، وأية متطلبات محلية إضافية فيما يتعلق بالتناوب الإلزامي لشركاء العمل ومراجع رقابة جودة العملية واي شركاء آخرين في فريق العمل والذين يقومون بصنع القرارات الرئيسية أو الحكم على الأمور الهامة فيما يتعلق بجميع عمليات المراجعة للمنشآت المصلحة العامة.
- يعتبر تقييم إستقلالية فريق عمليات التأكيد جزءاً مهم من إجراءات قبول العميل وإستمراره. وإذا اعتبر أن التناوب ضرورياً، فإن المدير الشريك سيقوم بتعيين طرف جديد وتحديد طول فترة التناوب وأية متطلبات أخرى ذات صلة.
- **تناوب الأفراد حول عمليات المراجعة للمنشآت غير المدرجة**
بالنسبة للمنشآت غير المدرجة، وإذا تبين أن التناوب ضروري، فإن مسؤول ضمان الجودة، سيعمل على تحدد البديل وتحديد الفترة التي يجوز للفرد المشاركة خلالها في مراجعة المنشأة أو أية ضمانات أخرى ضرورية وبما يتوافق مع أية متطلبات أخرى ذات صلة.
- **جمع الخدمات**
يحظر الجمع بين الأعمال ذات الطبعه القائمه على الإستشاره و القيام بمراجعة الحسابات لعميل واحد في وقت واحد. و يقرر شريك العمليه و المدير الشريك العمليات التي يجب عدم قبولها في ضوء هذه القاعده.
- **نظام مهنة المحاسبة و المراجعة**
يتم الإلتزام بمتطلبات المادة الحادية عشر من اللائحة التنفيذية لنظام مهنة المحاسبة و المراجعة التي تنص على أنه لا يجوز للمحاسب القانوني أن يراجع حسابات الشركات أو المؤسسات التي له فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في جميع الحالات المبينة ضمن قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة من الهيئه و على الأخص ما يلي:

 ١. الشركات والمؤسسات التي يكون المحاسب القانوني شريكا أو قريبا إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية لأحد المؤسسين أو أحد أعضاء مجلس الإدارة.
 ٢. الشركات والمؤسسات التي يساهم في تأسيسها أو التي يكون عضوا في مجلس إدارتها أو التي يقدم لها خدمات استشارية أو إدارية. ولا يشمل هذا الحظر تقديم خدمات الزكاة والضريبة لذات العميل وفي وقت واحد شريطة أن يتضمن خطاب الإتفاق ما يؤكد أن خدمات الزكاة والضريبة جزء من نطاق المهمة المتفق عليها ، وأن تعرض أتعاب المراجعة وخدمات الزكاة والضريبة على الجمعية العمومية للشركة لإقرارها.
 ٣. الشركات المساهمة التي يمتلك المحاسب القانوني فيها أسهما ذات شأن خلال فترة مراجعته، وإذا قبل المراجعة فعليه قبل البدء في المراجعة التصرف في هذه الأسهم.
 ٤. الشركات والمؤسسات التي يكون المحاسب القانوني شريكا لأحد موظفيها أو لأحد كبار الشركاء فيها أو شريكا للشركة نفسها.
 ٥. الشركات والمؤسسات التي يكون المحاسب القانوني ناظرا لوقف أو وصيا على تركه لها حصة في تلك الشركات والمؤسسات
 ٦. الشركات التي تماثل أنشطتها التجارية أنشطة الشركات التي يكون عضوا في مجلس إدارتها.
 ٧. الشركات أو الهيئات التي يكون العضو الممارس مقترضا منها أو من احد أعضاء مجلس إدارتها أو مساهمياها ذوي الشأن فيما عدا الحالات المنصوص عليها.

- **توثيق الإستقلالية:**
تتوفر نماذج و إقرارات لتوثيق الإجراءات و السياسات المطبقة للتحقق من الإلتزام بعنصر الإستقلال.

وصف لنظام الرقابة النوعية المطبق وإقرار بأن هذا النظام أعد على أسس سليمة و نفذ بفعالية.

قامت الشركة بوضع وتنفيذ وصيانة ومراقبة نظام لرقابة الجودة وبحيث يحقق وبعده أدنى، متطلبات معايير الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبية المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين و معيار رقابة الجودة الدولي رقم (١) و المعايير المهنية و المتطلبات التنظيمية في المملكة العربية السعودية. ويهدف نظام رقابة الجودة إلى تزويد الشركة بضمانات معقولة بأن الشركة وموظفيها لديهم الإمتثال للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها، وأن تقارير العمليات الصادرة عن الشركة أو شركاء العمل مناسبة للظروف.

إن كافة الشركاء والموظفين مسؤولين عن تنفيذ سياسات رقابة الجودة في الشركة. إن الرسالة المهيمنة على جميع الشركاء والموظفين هو الإلتزام بالجودة، وتشجيع وتعزيز الملتزمين بهذه الرسالة.

إن دليل الرقابة النوعية للشركة و المعد وفقاً لمتطلبات معيار رقابة الجودة الدولي رقم (١) و المعايير و المتطلبات المهنية و التنظيمية في المملكة يبين تفاصيل السياسات و الإجراءات المتعلقة بعناصر نظام رقابة الجودة. و التي تتلخص بالعناصر التالية:

أ. مسؤوليات القيادة بشأن الجودة داخل المكتب.

ب. المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة.

ت. قبول واستمرارية العلاقات مع العميل والارتباطات المحددة.

ث. الموارد البشرية.

ج. تنفيذ الارتباط.

ح. المتابعة.

خ. الإلتزام بأحكام نظام مهنة المحاسبة والمراجعة ولوائحه والأنظمة الأخرى ذات العلاقة بعمل المحاسب القانوني.

يتم تعميم هذا الدليل على كافة الشركاء و الموظفين المهنيين منذ إلحاقهم بالعمل و يطلب منهم الإلتزام بما ورد فيه من سياسات و إجراءات بالإضافة إلى أدلة العمل بالشركة.

يتم تنفيذ هذه السياسات و الإجراءات بفعالية و مراقبة تطبيقها بشكل دوري كما يجري تقييم و تحديث السياسات و الإجراءات دورياً لضمان فعاليتها و مناسبتها للظروف.

تقر شركة طلال أبو غزاله وشركاه محاسبون قانونيون بأن نظام الرقابة النوعية المطبق لدى الشركة أعد على أسس سليمة و نفذ بفعالية.

مسؤوليات القيادة بشأن الجودة في الشركة:

يقرر مجلس الشركاء في الشركة المسائل الرئيسية المتعلقة بالشركة وممارستها المهنية. ويتحمل مسؤولية قيادة وتعزيز ثقافة الجودة داخل الشركة وتوفير والحفاظ على هذا الدليل وسائر المساعدات العملية اللازمة والتوجيه لدعم جودة العمل.

وتقع المسؤولية الشاملة لنظام رقابة الجودة على عاتق مجلس الشركاء في الشركة. ويكون المدير الشريك في كل مكتب مسؤولاً عن التطبيق. يجب أن يتوفر في أي موظف يتحمل مسؤوليات أو واجبات محددة في نظام رقابة الجودة الخبرة الكافية والمناسبة، والقدرة، والسلطة اللازمة، للقيام بهذه المسؤوليات والواجبات.

يقوم مسؤول رقابة الجودة في الشركة بمراقبة الإلتزام بسياسات و إجراءات رقابة الجودة المقررة، كما يقوم بإجراء تقييمات دورية لفعالية النظام و إقتراح التحديثات اللازمة لتطوير النظام لتحقيق الأهداف المقررة.

المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة

تلتزم الشركة وموظفيها بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بما في ذلك، وكحد أدنى، تلك الواردة في المعايير الصادره عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (الهيئة) وأية متطلبات تنظيمية محلية أخرى واللجنة الدولية لأخلاقيات المحاسبين. وتلتزم الشركة بالمبادئ الأساسية للأخلاقيات المهنية المتمثلة في النزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تضارب المصالح

تتطلب سياسات وإجراءات الشركة من الشركاء والموظفين الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بأية مصالح أو تأثيرات أو علاقات قد ينجم عنها تضارب في المصالح. ويجب أن لا يكون للشركاء والموظفين أية مصالح أو علاقات أو تأثيرات متعلقة بعملائهم من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على حكمهم المهني أو موضوعيتهم.

السرية

تقوم الشركة والشركاء والموظفين بحماية معلومات العملاء والمحافظة على سريتها وفقاً لمتطلبات القانون والتعليمات وسياسات الشركة ومتطلبات العملاء. إن المعلومات الخاصة ومعلومات العملاء التي تم الحصول عليها أثناء القيام بالعمل لا يجب إستخدامها أو الإفصاح عنها إلا للغرض الذي جمعت من أجله.

يتم الاحتفاظ بالمعلومات الخاصة ومعلومات العملاء وفقاً لسياسات الحفظ وإجراءات الوصول لها المطبقة في الشركة. ويتم الاحتفاظ بتلك المعلومات طالما أن ذلك ضرورياً لإستيفاء المتطلبات المهنية والقانونية والتنظيمية.

يتم بيان سياسات الشركة وتوجيهاتها والقواعد والتفسيرات من خلال دليل رقابة الجودة للشركة والدليل الإداري العام للشركة وبطرق أخرى مثل المواد التدريبية والوسائل الإلكترونية وذلك بهدف إعلام كافة الشركاء والموظفين بمواضيع ومتطلبات الخصوصية والسرية لمعلومات العملاء.

و تتطلب سياسة الشركة أيضاً توقيع كافة الشركاء والموظفين على إقرارات السرية وتقديمها سنوياً بعد ذلك.

الإستقلالية

يبين الجزء الخاص بالإستقلالية في هذا التقرير وصف لسياسات الإستقلالية المطبقة من قبل الشركة.

قبول وإستمرار العلاقة مع العملاء

تلتزم الشركة بسياسات وإجراءات مناسبة لتحديد فيما إذا كان من الممكن قبول عميل أو إرتباط جديد أو الإستمرار مع عميل حالي أو إرتباط حالي وذلك بهدف الحفاظ على الجودة وإدارة المخاطر والوفاء بالمتطلبات الأخلاقية و النظامية. وتتبع الشركة نظام فعال في تطبيق هذه السياسة و يتم إستخدام إستبيان مخصص لذلك ويتم القيام بتقييم سنوي على الأقل لإرتباطات الشركة مع العملاء.

عند قبول عمليات جديدة، أو الإستمرار في العمليات الموجودة والعلاقات مع العملاء تقوم الشركة بالتحقق من توفر الإمكانيات لديها، بما في ذلك الوقت والموارد، للقيام بذلك، وان تكون قادرة على التوافق مع المتطلبات الأخلاقية، وإنها أخذت بعين الإعتبار نزاهة العميل الحالي أو المحتمل، وليس لديها معلومات يستنتج منها أن العميل الحالي أو العميل المحتمل يفتقر الى النزاهة. ويقوم شريك العمل بالموافقة على قبول أو إستمرار العمل وفقاً لسياسات وإجراءات الشركة، و يتم توثيق هذه الموافقة. وفي حالات معينة قد يطلب إعتداد شريك آخر ومسؤول رقابة الجودة.

الموارد البشرية

تمثل الموارد البشرية عنصراً هاماً في تطوير قدرة الشركة على تقديم خدماتنا المهنية. وقد تم تصميم سياسات الموارد البشرية لتوفير ضمانات معقولة بأن لدى الشركة العدد الكافي من الموظفين الذين لديهم الكفاءة والقدرات والالتزام بالمبادئ الأخلاقية والمتطلبات التنظيمية. وتقوم بتوفير التوجيه والمشورة حول قضايا الموارد البشرية ذات الصلة؛ كما تقوم بالتطوير والمراقبة الدورية للتدريب السنوي وخطة التطوير المهني لجميع الموظفين؛ وتقوم بإدارة عملية التوظيف بالتنسيق مع الإدارات المهنية وإدارة نظم تقييم الأداء.

التوظيف والإحتفاظ بالموظفين

يجب على الشريك المدير ودائرة الموارد البشرية تقييم متطلبات الخدمات المهنية من الموارد البشرية من أجل التأكد من توفر القدرات والكفاءات اللازمة لتلبية احتياجات العملاء، وعادةً ما تتضمن وضع توقعات مفصلة لمتطلبات العمليات على مدى كل فترة سنوية من أجل تحديد فترات الذروة ونقص الموارد المحتمل.

لتحقيق الأهداف أعلاه تقوم دائرة الموارد البشرية والشريك المدير بتخطيط احتياجات الشركة من الموظفين في جميع مستوياتهم والخبرات المطلوبه مبنيه على عدد العملاء الحاليين، والنمو المتوقع، وسرعة دوران الأفراد، والترقيات الفرديه، والتقاعد وأية متطلبات مهنية وتنظيمية. وتقوم الشركة بتزويد الموظفين الجدد بالمعلومات التوجيهية في أقرب وقت ممكن بعد بدء العمل. وهذه المعلومات تتضمن نسخة كاملة من سياسات وإجراءات الشركة.

وتسعى الشركة إلى تحديد فرص التطوير الوظيفي للموظفين وذلك من أجل الإحتفاظ بالموظفين الإكفاء وتوفير الإستقرار، والنمو المستمر.

التدريب والتطوير المهني المستمر

على الشركاء والموظفين تحقيق الحد الأدنى من متطلبات التطوير المهني المستمر على النحو المحدد في سياسات الشركة ومتطلبات الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ونظام مهنة المحاسبة والمراجعة ومعايير المراجعة ومعايير الرقابة النوعية وقواعد سلوك وأداب المهنة في المملكة، وأية احتياجات تدريبية والتي هي مناسبة لمستواهم ومسؤولياتهم.

و تقوم دائره الموارد البشرية بالتحقق من إلتزام الشركاء والموظفين بإستيفاء هذه المتطلبات.

تطبق الشركة برنامج تطوير وتعليم مهني مستمر يستوفي القواعد المنظمة للتعليم المهني المستمر الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ودليل رقابة الجودة في الشركة وتواكب كافة المستجدات المهنية المتعلقة بالعمل.

تتحقق دائرة الموارد البشرية من حصول الموظفين على الإحتياجات التدريبية المناسبة وإستيفاء متطلبات التعليم المهني المستمر من خلال:

- المشاركة في الدورات والندوات البرامج التدريبية للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.
- تنفيذ دورات تدريبية داخلية وفقاً لمتطلبات العمل والتغيرات المهنية.
- الاستفادة من البرامج والدورات والندوات التي توفرها طلال أبو غزاله وشركاه الدولية.
- تشجيع الموظفين المهنيين على تطوير القدرات والإلتحاق بالدورات التأهيلية للحصول على مؤهلات مهنية عالية المستوى.
- التدريب العملي كجزء أساسي من عملية تنمية المهارات.

تخضع عملية التعليم المهني المستمر لكافة العاملين لمراقبة مستمرة للتحقق من إستيفاء كافة المتطلبات ووضع البرامج التدريبية اللازمة.

يتولى الشخص المسؤول عن الأمور المهنية والفنية في الشركة مهمة تزويد موظفي المكتب بمعلومات عن أية تطورات مهنية ومنها الإصدارات المهنية الجديده الصادره عن الهيئات المهنية مثل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والإتحاد الدولي للمحاسبين ومجلس معايير المحاسبه الدولي. والإصدارات المتخصصة مثل إصدارات مصلحة الزكاه و الدخل أو الجهات الرقابيه و النشرات والأدله المهنية المطورة داخليا في الشركة.

تعيين فرق العمليات

تتطلب سياسات وإجراءات الشركة توزيع المساعدين على العمليات لكي تحصل الشركة على تأكيد معقول بأن العمل سيتم بواسطة أشخاص لديهم درجة التدريب الفني والكفاءة المطلوبة التي تتطلبها ظروف كل عملية.

عند تخصيص الشركاء والموظفين على العمليات يجب الالتزام بمتطلبات معايير المراجعة الصادرة عن الهيئته وكذلك معايير الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة الخاصة بهذا العنصر، بالإضافة لمعايير رقابة الجودة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وأية سياسات منصوص عليها في أدلة الشركة.

يقوم الشريك المدير وبالتنسيق مع الموارد البشرية وشركاء العمل بالتخطيط لتعيين الشركاء والموظفين وهو مسؤول عن ضمان أن الأفراد المعيّنين وفرق العمل ككل لديهم الكفاءة اللازمة لإكمال العمل وفقاً للمعايير المهنية ونظام رقابة الجودة في الشركة.

تقييم أداء الموظفين وترقيتهم ومكافأة الإمتثال

تتطلب سياسات وإجراءات الشركة تقييم أداء الموظفين للحصول على تأكيد معقول بأن الموظفين على علم بدقة وطبيعة عملهم ومسؤولياتهم الحالية، والمطلوب منهم للتقدم من الناحية المهنية في الشركة. وأن الموظفين الذين إختيروا للترقية لديهم المؤهلات الضرورية للقيام بالمسؤوليات التي ستلقى على عاتقهم يتولى الشريك المدير بالتنسيق مع دائرة الموارد البشرية تطبيق سياسات وإجراءات الشركة الخاصة بتقييم أداء الموظفين وترقيتهم.

تنفيذ الارتباط

إن السياسات والإجراءات المعمول بها ونظام رقابة الجودة للشركة تشترط أن يتم أداء العملية وفقاً للمعايير المهنية والتنظيمية والقانونية المعمول بها.

وقد تم تصميم جميع أنظمة الشركة لتوفير ضمانات معقولة بأن الشركة وشركائها والموظفين يقومون بالتخطيط والإشراف والمراجعة بصورة سليمة وأن تقارير العمليات المصدرة مناسبة للظروف.

يجب الالتزام بمتطلبات معايير المراجعة الصادرة عن الهيئته وكذلك معايير الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة الخاصة بهذا العنصر، وقواعد سلوك وآداب المهنة بالإضافة لمعايير رقابة الجودة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وأية سياسات منصوص عليها في أدلة الشركة.

تتبع الشركة أسلوب المراجعة المبني على المخاطر والذي يضمن تنفيذ عمليات المراجعة بكفاءة وفعالية وجودة عالية وتقديم خدمة مضافة لعملائنا. ويعتبر تحليل البيانات أمراً أساسياً في منهجيتنا بالمراجعة، كما يتطلب أسلوبنا في المراجعة تطبيق نزعة الشك المهني والتأكيد على أهميتها عند تنفيذ مهام المراجعة. كما تؤكد سياساتنا على أهمية التفاعل والتواصل المستمر بين أعضاء فريق العمل والتواصل المستمر مع إدارة عملائنا والمكلفين بالحوكمة.

ومن أجل تسهيل أداء الموظفين للعمليات وبشكل مستمر ومتسق ووفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية والقانونية، فإن الشركة توفر دليل مراجعة يتضمن أدلة و سياسات المراجعة ونماذج أوراق عمل من أجل توثيق إجراءات العمل.

كما تتوفر أدوات البحث والمواد المرجعية؛ ونظام رقابة الجودة، وعلى النحو المبين في دليل رقابة الجودة؛ والبرمجيات المعتمدة والأجهزة المناسبة، بما في ذلك أنظمة الحماية للبيانات والنظم والأدلة والتدريب وسياسات التعليم والبرامج، بما في ذلك دعم الالتزام بسياسات الشركة والأنظمة المحلية لمتطلبات التطوير المهني.

يتم تحديد مسؤوليات الإشراف والمراجعة من قبل شريك العملية والتي قد تختلف بين العمليات. ويجب تحديد مسؤوليات المراجعة والإشراف وعلى أساس أن عمل أعضاء الفريق الأقل خبرة قد تمت مراجعته من قبل أعضاء من فريق العمل ومن هم أكثر خبرة.

التشاور

تشجع الشركة على إجراء التشاور بين أعضاء فريق العمل، وبالنسبة للقضايا الهامة يجب التشاور مع الآخرين داخل الشركة، كما يمكن التشاور مع آخرين من خارج الشركة بعد الحصول على الموافقة اللازمه.

إن المشاورات الداخلية تستخدم خبرات وتجارب الشركة للحد من مخاطر الخطأ وتحسين نوعية أداء العمل. إن وجود بيئة إستشارية يحسن ويطور عملية التعليم لموظفي الشركة، وعملية التطوير، ويضيف قوة إلى قاعدة المعرفة الجماعية في الشركة، ونظام رقابة الجودة، والقدرات المهنية.

يتم تحديد الحالات و المواضيع التي تتطلب المشورة ومصادر المشورة المقبولة و إبلاغ الموظفين المهنيين بتلك الحالات والمواضيع والمصادر.

إن الشركة تضمن توفر الأشخاص المؤهلين والموارد الماليه ومصادر المعلومات من أجل السماح بالقيام بالتشاور الداخلي والخارجي المناسبين.

الاختلافات في الآراء

على الشركة و الشركاء والموظفين إتخاذ الخطوات المناسبة وفقاً لسياسات الشركة والمعايير المهنية، من أجل تحديد والأخذ بعين الإعتبار وثوثيق وحل أية إختلافات في الرأي يمكن أن تظهر في مدى واسع من الظروف.

يجب على جميع الشركاء والموظفين السعي نحو الموضوعية، الأمانه، والإفتاح، والمعقولية في تقديم المساعدة، أو التسهيل أو التوصل إلى قرار في الوقت المناسب والبعد عن المواجهة في حل أية نزاعات أو خلافات في الرأي.

يتم حماية جميع الشركاء والموظفين من أي شكل من أشكال الإنتقام، أو تحديد المهنة، أو إجراءات عقابية نتيجة لجلبهم الانتباه إلى قضية مشروعة وهامة، بحسن نية ومع الإهتمام بالمصالح الحقيقية للعميل، أو المصلحه العامه أو الشركة أو زميل العمل.

مراجعة رقابة جودة العملية (EQCR)

يجب أن يتم تقييم جميع العمليات وفقاً لمعايير الشركة لتحديد فيما إذا كان هناك ضرورة لتطبيق مراجعة رقابة الجودة وينبغي أن يتم عمل هذا التقييم في حالة وجود علاقة مع عميل جديد، قبل قبول العملية، وفي حالة وجود عميل مستمر يجب أن تكون خلال مرحلة التخطيط للعمل.

يجب أن يكون مراجع رقابة الجودة شخص مؤهل وعلى قدر كاف من المعرفة والخبرة وأن يكون مستقلاً عن العمليات التي يقوم بمراجعتها.

إن سياسة الشركة تتطلب من شريك العملية حل جميع القضايا التي أثارها مراجع رقابة الجودة وفقاً لطلبه، وقبل تأريخ التقرير عن العملية. ويجب عدم تأريخ تقرير العمل إلا بعد الإنتهاء من مراجعة رقابة جودة العملية.

إن مراجعة رقابة جودة العملية مطلوبة وقبل تقرير المراجعة للقوائم المالية للمنشآت المدرجة في الأسواق الماليه. وفي الحالات الأخرى يتم إشراك مراجع رقابة الجودة وفقاً لتقدير الشريك المسؤول ووفقاً للأسس و الحالات والظروف المبينة في دليل رقابة الجودة التي يتعين فيها إشراك مراجع رقابة جودة في العملية.

إن القرار بإجراء مراجعة رقابة جودة العملية، يعتمد على مدى تعقيد العملية والمخاطر المرتبطة بها. يجب أن تتضمن مراجعة رقابة جودة العملية وكحد أدنى مناقشة الأمور الهامة مع شريك العمل ومراجعة للبيانات المالية أو غيرها من معلومات الموضوع والتقرير المقترح؛ بالإضافة إلى مراجعة مجموعة مختارة من وثائق ملف أوراق العمل والتي تتعلق بالأحكام الهامة والتي قام فريق العملية بعملها والتوصل للإستنتاجات الخاصة بها؛ وتقييم الإستنتاجات التي تم التوصل لها من أجل صياغة التقرير، والنظر فيما إذا كان التقرير المقترح مناسباً.

المراقبة والفحص

تتبع الشركة برنامج مراجعته للرقابة على جودة العمل على كافة فروعها ويتضمن البرنامج سياسات وإجراءات ملائمة للفحص الداخلي الدوري توفر للشركة درجة معقولة من القناعة بكفاية نظام الشركة للرقابة النوعية والإلتزام بسياسات وإجراءات نظام الرقابة النوعية على جميع المستويات المهنية وذلك لضمان القيام بتقديم خدماتها المهنية بأعلى مستوى من الجوده المهنية.

يتم إعداد برنامج الفحص الدوري وتنفيذه من قبل دائرة الرقابة المهنية في الشركة والتي يعمل بها موظفين من ذوي الخبرة الواسعة والمؤهلات المهنية الدولية. ويتم تصميم نظام الفحص الدوري ليشمل جميع عناصر الرقابة النوعية. كما يشمل نظام الفحص الداخلي لجميع خدمات المحاسبية والمراجعة التي تقدمها الشركة لعملائها ويقترن إسم الشركة بها عن طريق إصدار تقارير تحكمه معايير مهنية.

يشتمل نطاق الفحص الداخلي الدوري لجميع المحاسبين القانونيين منسوبي الشركة الذين وقعوا تقارير خلال المدة الخاضعة للفحص الداخلي الدوري. ويتضمن عينه كافيته من العمليات المنفذه خلال المدة الخاضعة للفحص لتحقيق درجة معقولة من القناعة بنتائج الفحص.

يتم استخدام الفحص الداخلي الدوري كأداة لتقييم الرقابة النوعية للشركة والتعرف على أوجه الضعف به وإتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين فعاليتها، حيث يتم تعميم نتائج هذا الفحص ومناقشته مع المسؤولين ذوي العلاقة وإتخاذ ما يلزم من الإجراءات.

ويتم تحديد أية أوجه قصور، والأسباب الكامنة وراء ظهورها، وتأثيرها، وإتخاذ قرار بشأن فيما إذا كان من الضروري إتخاذ مزيد من الإجراءات، مع وصف تلك الإجراءات بشيء من التفصيل؛ وتقديم ملخص النتائج والإستنتاجات التي تم التوصل إليها للشركة مع التوصيات حول الإجراءات التصحيحية والتغييرات المطلوبة.

يجب على الشركة الأخذ بعين النظر فيما إذا كانت أوجه القصور المحددة تشير إلى عيوب هيكلية في نظام رقابة الجودة، أو أنها تمثل عدم إمتثال من قبل شريك معين أو موظف معين. يقوم شركاء العمل بالاجتماع (إلى جانب موظفين آخرين مناسبين) وذلك من أجل مراجعة التقرير واتخاذ القرار بخصوص الإجراءات التصحيحية و/أو التغييرات التي سيتم إجرائها على النظام والأدوار والمسؤوليات، والإجراءات التأديبية، والاعتراف وأية مسائل أخرى تم تحديدها.

إن دليل رقابة الجودة والأدلة الفنية للشركة تبين تفاصيل السياسات والإجراءات المبينه أعلاه والمتعلقه بعناصر نظام رقابة الجودة.

التوثيق

لدى الشركة سياسات وإجراءات تحدد مستوى ومدى التوثيق المطلوب في جميع العمليات وللإستخدام العام في الشركة كما هو مقرر في دليل عمل الشركة ونماذج العمليات. كما أن للشركة أيضاً سياسات وإجراءات تتطلب التوثيق المناسب للأدلة المدعمة للإلتزام بكل عنصر من عناصر نظام رقابة الجودة والإحتفاظ بالتوثيق لفترة زمنية كافية للسماح لأولئك الذين يقومون بإجراءات المتابعة بتقييم مدى إمتثال الشركة بنظام رقابة الجودة، أو لفترة أطول إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون أو اللوائح.

إن هذه السياسات تضمن أن يكون التوثيق كافياً ومناسباً لتقديم أدلة عن الإلتزام بكل عنصر من عناصر نظام رقابة الجودة للشركة؛ ودعم لكل تقرير عمل صدر وفقاً للمعايير المهنية ومعايير الشركة والمتطلبات التنظيمية القانونية، جنباً إلى جنب مع الأدلة بأن مراجعته جودة العمل قد تم الإنتهاء منه في أو قبل تاريخ التقرير (إن وجد).

يحدد نظام رقابة الجودة و دليل عمليات المراجعة تفاصيل التوثيق المطلوبة في عمليات المراجعة منذ بدء العملية وحتى إنتهائها وطرق التوثيق وطرق التخزين والحفظ وصلاحيات الوصول للمعلومات ومدد الإحتفاظ بالتوثيق بما يتوافق مع المتطلبات المهنية و النظامية.

الإلتزام بأحكام نظام مهنة المحاسبة والمراجعة ولوائحه والأنظمة الأخرى ذات العلاقة بعمل المحاسب القانوني

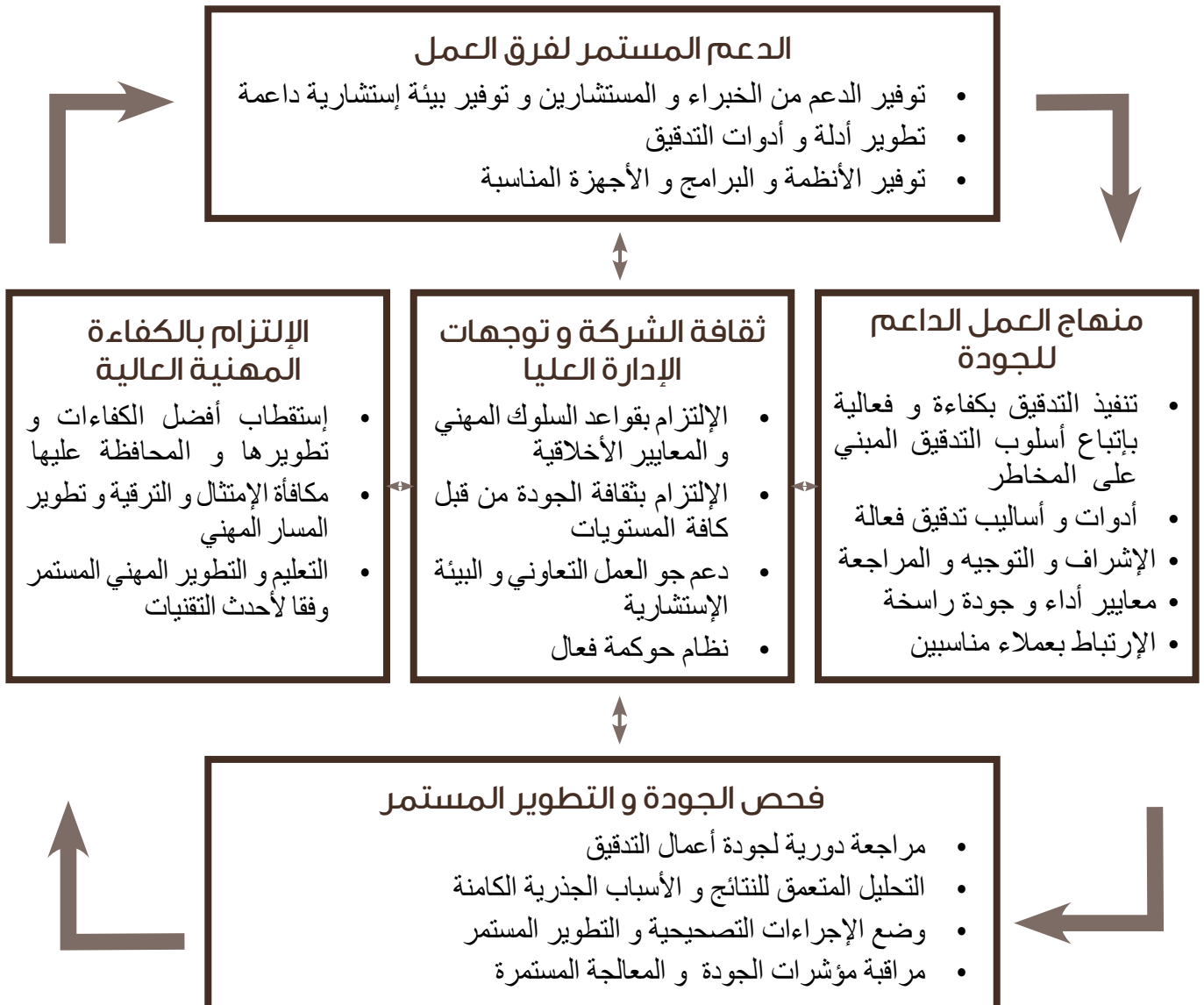
تتطلب سياسات وإجراءات الشركة الإلتزام الكامل بأحكام نظام مهنة المحاسبة والمراجعة والمعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة التي تحكم عمل الشركة والشركاء والموظفين عند تقديم خدمات المحاسبة والمراجعة والخدمات المهنية ذات العلاقة للعملاء.

من أبرز الأنظمة ذات العلاقة ما يلي:

- أ. نظام مهنة المحاسبة والمراجعة ولائحته التنفيذية.
- ب. نظام الشركات.
- ت. معايير الرقابة النوعية الصادره عن الهيئه السعودية للمراجعين والمحاسبين.
- ث. المعايير المهنية الصادره والمعتمدة من الهيئه السعودية للمراجعين والمحاسبين والمتعلقة بالمراجعة والمحاسبه وقواعد آداب وسلوك المهنة.
- ج. الأنظمة المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة الإرهاب.

و يتم توثيق هذا الإلتزام بموجب النماذج والبرامج المبينة في أدلة عمل الشركة ودليل رقابة الجودة للشركة.

إن إطار الجودة في الشركة مبني على تفاعل عناصر الجودة المذكورة أعلاه لتحقيق رسالة الشركة و أهدافها وفيما يلي مخطط يبين كيفية تفاعل هذه العناصر:



معلومات عن آخر عملية تقصي داخلي لنظام الرقابة المطبق في مكتب المحاسبة المسجل

وصف موجز لعملية التقصي الداخلي

الهدف من برنامج المراقبة هو مساعدة الشركة في الحصول على تأكيدات معقولة بأن سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بنظام رقابة الجودة مناسبة و كافية وتعمل بفعالية. وأيضاً فإن البرنامج يساعد في ضمان الإمتثال لمتطلبات المراجعة و الفحص من الهيئات التنظيمية. تتم إدارة برنامج الفحص الدوري مركزياً بإشراف مسؤول ضمان الجودة من قبل فريق عمل مؤهل ومستقل عن عمليات المكتب الخاضع للفحص.

تتم مراقبة و تقييم السياسات و الإجراءات المتعلقة بعناصر رقابة الجودة للشركة دورياً، وكجزء من برنامج المراقبة، يتم الفحص على الأقل كل ثلاث سنوات على عينة مختارة من الأعمال، والتي يتم إختيارها وبدون الإبلاغ المسبق لفريق العمل و بحيث يتم إختيار عملية أو أكثر منجزة و مصدره لكل شريك عمل و فريق عمل. عند تصميم عملية الفحص يأخذ الفاحص بعين الاعتبار نتائج المراقبة السابقة، وطبيعة ومدى السلطة الممنوحة للموظفين و الشركاء، وطبيعة ومدى تعقيد العمل، والمخاطر المحددة ذات العلاقة بعمل الشركة.

تتطلب الشركة من الفاحص القيام بإعداد التوثيق المناسب لعمليات الفحص و الذي سوف يشمل ما يلي:

- نتائج تقييم عناصر نظام رقابة الجودة؛
- تقييم ما إذا كانت الشركة قد طبقت وبشكل مناسب سياسات وإجراءات رقابة الجودة؛
- تقييم ما إذا كان تقرير العمل مناسب للظروف؛
- تقييم مدى الإلتزام بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها؛ و
- تحديد أية أوجه قصور، والأسباب الكامنة وراء ظهورها، وتأثيرها، وإتخاذ قرار بشأن فيما إذا كان من الضروري إتخاذ مزيد من الإجراءات، مع وصف تلك الإجراءات ؛ و
- تقديم ملخص النتائج والإستنتاجات التي تم التوصل إليها للشركة مع التوصيات حول الإجراءات التصحيحية و التغييرات المطلوبة.

يقوم شركاء العمل بالاجتماع (إلى جانب موظفين آخرين مناسبين) وذلك من أجل مراجعة التقرير واتخاذ القرار بخصوص الإجراءات التصحيحية و/أو التغييرات التي سيتم إجرائها على النظام والأدوار والمسؤوليات، والإجراءات التأديبية، والاعتراف وأية مسائل أخرى تم تحديدها.

ويتم تزويد جميع الشركاء والموظفين بمعلومات عن نتائج عملية الفحص ، بما في ذلك وصفاً لعملية الفحص والإستنتاجات حول إمتثال وفعالية الشركة.

إن التوصيات المقدمة من أجل معالجة أوجه القصور تركز على معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه العيوب، وتتضمن واحدة أو أكثر من الإجراءات التالية:

- إتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة فيما يتعلق بعمليات معيئة أو أفراد معينين (كما هو مبين بالتفصيل في دليل رقابة الجودة
- رفع النتائج إلى دائرة الموارد البشرية؛
- تعديل السياسات والإجراءات ورقابة الجودة؛ و
- إتخاذ الإجراءات التأديبية وفقاً لدليل رقابة الجودة.

معلومات عن آخر نتائج عملية تقصي

يتم القيام بالفحص وفقاً لسياسات الرقابة و الفحص المبينة في دليل رقابة الجودة للشركة و معيار رقابة الجودة الدولي رقم ١ و يتم الفحص الدوري كل ٣ سنوات بحد أدنى. تم القيام بآخر عملية تقصي خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢٢ حتى فبراير ٢٠٢٣ و تضمنت عملية التقصي الداخلي فحص عينة ممثلة من الإرتباطات بلغت ٩ إرتباطات منها إرتباطين خاضعة لإشراف هيئة السوق المالية مكونة من شركتين مدرجتين، موزعة على كافة الشركاء و فرق العمل لتحقيق درجة معقولة من الفعالية بنتائج الفحص. و تم إجراء الفحص من قبل فريق مستقل من مكاتب الشركة في المملكة العربية السعودية تضمن مدير رقابة الجودة للشركة و إثنان من مدراء المراجعة الرئيسيين المؤهلين. يتم تصنيف نتائج الفحص إلى مرضي أو مرضي مع ملاحظات غير جوهرية أو توجد ملاحظات جوهرية أو غير مقبول.

أظهرت نتائج الفحص التزاماً بكافة عناصر نظام رقابة الجودة و كانت التقارير الصادرة من قبل المكاتب ملتزمة بالمعايير المهنية و مناسبة للظروف. و تم تصنيف كافة العمليات المفحوصة بمستوى مرضي أو بمستوى مرضي مع ملاحظات غير جوهرية و كانت الملاحظات تتعلق بأمور تنظيمية للملفات بشكل أساسي و إلى فرصة زيادة كفاءة إنجاز العمليات و الإستغلال الأفضل للتكنولوجيا.

كيفية التعامل مع النتائج

يتم الإجتماع مع المدراء و المسؤولين و فرق العمل و مناقشة الملاحظات و شرح التوصيات الواردة في التقرير و كيفية تفادي الملاحظات في المستقبل. كما يتم الأخذ بالإعتبار الحاجة إلى وضع أدلة عمل أو نماذج أو إجراءات إضافية و عقد دورات تدريبية محددة. كما يؤخذ بالإعتبار الحاجة إلى تطبيق إجراءات مراجعة جودة إضافية.

نسبة التوطين في مكتب المحاسبة

النسبة	
٤٠٪	نسبة التوطين العامة
٤١٪	نسبة التوطين للمهنيين

قائمة بعملاء المكتب من المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة والمحاسب القانوني المسجل الذي مارس عمليات المراجعة لها خلال السنة المالية السابقة

العميل	الكيان القانوني	الشريك المسؤول
صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي ١	صندوق إستثماري خاص	وليد أحمد بامعروف
صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي ٢	صندوق إستثماري خاص	وليد أحمد بامعروف
صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي ٣	صندوق إستثماري خاص	وليد أحمد بامعروف

صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي ٤	صندوق إستثماري خاص	وليد أحمد بامعروف
صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي ٥	صندوق إستثماري خاص	وليد أحمد بامعروف
صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي ٦	صندوق إستثماري خاص	وليد أحمد بامعروف
صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي ٧	صندوق إستثماري خاص	وليد أحمد بامعروف
صندوق الخير للملكية الخاصة السعودي ١	صندوق إستثماري خاص	وليد أحمد بامعروف
صندوق الخير للملكية الخاصة السعودي ٢	صندوق إستثماري خاص	وليد أحمد بامعروف
صندوق الخير للملكية الخاصة الصناعي ٤	صندوق إستثماري خاص	وليد أحمد بامعروف
صندوق اتقان السكني	صندوق إستثماري خاص	وليد أحمد بامعروف
صندوق اتقان للأصول العقارية	صندوق إستثماري خاص	وليد أحمد بامعروف
شركة المستثمرون الخليجيون لإدارة الأصول	مؤسسات السوق المالية	وليد أحمد بامعروف
صندوق ديم الخبر السكني - تحت التصفية	صندوق إستثماري خاص	وليد أحمد بامعروف
صندوق ديم المدينة العقاري - تحت التصفية	صندوق إستثماري خاص	وليد أحمد بامعروف
صندوق ديم للفرص العقارية ١ - تحت التصفية	صندوق إستثماري خاص	وليد أحمد بامعروف
صندوق الخير الوقفي ١	صندوق إستثماري عام	وليد أحمد بامعروف
شركة أبناء محمد حسن الناقول	شركة مدرجة	وليد أحمد بامعروف
صندوق مرسي (٢) العقاري	صندوق إستثماري خاص	وليد أحمد بامعروف
صندوق أرباح الخليجي للسيولة	صندوق إستثماري عام	وليد أحمد بامعروف
شركة أنفال كابيتال	مؤسسات السوق المالية	وليد أحمد بامعروف

إجمالي ساعات العمل لعمليات المراجعة للمنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة، و نسبة المنفذ منها بواسطة الشركاء في مكتب المحاسبة المسجل خلال السنة المالية السابقة.

بلغت ساعات العمل على عمليات المراجعة للمنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة ٢٧٢٩ ساعة عمل. كما بلغت ساعات الشركاء المتعلقة بها ١٣٦ ساعة و ساعات المدراء ٢٧١ ساعة .

معلومات حيال التعليم المهني المستمر خلال السنة المالية السابقة للمنسوبيين القائمين على عمليات مراجعة المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة

تطبق الشركة برنامج تطوير و تعليم مهني مستمر يستوفي القواعد المنظمة للتعليم المهني المستمر الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين و دليل رقابة الجودة في الشركة وتواكب كافة المستجدات المهنية المتعلقة بالعمل.

تتحقق دائرة الموارد البشرية من حصول الموظفين على الإحتياجات التدريبية المناسبة و إستيفاء متطلبات التعليم المهني المستمر من خلال:

- المشاركة في الدورات والندوات البرامج التدريبية للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.
- تنفيذ دورات تدريبية داخلية وفقا لمتطلبات العمل و التغيرات المهنية.
- الإستفادة من البرامج و الدورات و الندوات التي توفرها طلال أبو غزاله و شركاه الدولية.
- تشجيع الموظفين المهنيين على تطوير القدرات و الإلتحاق بالدورات التأهيلية للحصول على مؤهلات مهنية عالية المستوى.
- التدريب العملي كجزء أساسي من عملية تنمية المهارات.

تخضع عملية التعليم المهني المستمر لكافة العاملين لمراقبة مستمرة للتحقق من إستيفاء كافة المتطلبات و وضع البرامج التدريبية اللازمة.

وقد بلغت إجمالي عدد ساعات التعليم المهني المستمر للمنسوبيين القائمين على عمليات المراجعة للمنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة ٦١٢ ساعة تدريبية خلال سنة ٢٠٢٢ وحرصت سياسة الشركة على توفير التعليم المستمر لكافة فئات المنسوبيين حيث بلغت الساعات للشركاء ١٠٣ ساعة و المدراء ٢٥٧ ساعة و الفئات الأخرى ٢٥٢ ساعة كما تستفيد الشركة من الدورات المقدمة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والجهات الخارجية المعتمدة حيث بلغت نسبة هذه الدورات ٧٤٪ من إجمالي التعليم المهني. وقد بلغت نسبة التعليم الرسمي منها ٩٧٪.

فيما يلي معلومات حول متوسط ساعات التعليم المهني التي حصل عليها المشاركون في أعمال المراجعة للشركات الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية خلال السنة:

الفئة	متوسط ساعات التعليم المهني المستمر	
	المحاسبة و المراجعة	أخرى
شريك	٧٦	٢٧
مدير مراجعة	٣٠	٢١
موظف فني	٣٣	٣

وكانت مواضيع أبرز الدورات التدريبية خلال السنة كما يلي:

الجهة المنظمة	إسم الدورة
الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين	المعايير الدولية للمراجعة – الجزء الأول والثاني والثالث
الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين	المعيار الدولي للمراجعة ٣١٥ المعدل " التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية و تقييمها"
الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين	تحليل القوائم المالية
الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين	الإعترافات الزكوية والضريبة
الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين	القواعد الدولية لسلوك و آداب المهنة
هيئة السوق المالية/ الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين	معايير إدارة الجودة
جمعية مكافحة الإحتيال السعودية	دورة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
المجمع العربي للمحاسبين القانونيين	دورة المعيار IFRS ١٥ " الإيراد من العقود المبرمة مع العملاء"
طلال أبو غزاله و شركاه	مواضيع في المعايير الدولية للتقرير المالي
طلال أبو غزاله و شركاه	قبول العملاء، خطة و إستراتيجية المراجعة و مخاطر المراجعة
طلال أبو غزاله و شركاه	أنظمة الرقابة الداخلية
طلال أبو غزاله و شركاه	التواصل مع الإدارة و المكلفين بالحوكمة

بيان عن أية عقوبات أو جزاءات.

تلقي احد شركائنا غير المسجلين في السوق المالي قرار لوم رقم ٤٤٣/١٦ من لجنة النظر في مخالفات نظام مهنة المحاسبة و المراجعة و تتعلق بمراجعة القوائم المالية لشركة خاصة غير خاضعة لإشراف هيئة السوق المالية، و خلاف ذلك لا توجد أي عقوبات، أو جزاءات، أو تدابير احترازية أو قيود ذات أهمية تم فرضها على الشركة أو المحاسبين القانونيين العاملين فيما يتعلق بأنشطة الشركة خلال السنة المالية السابقة.

بيان عن أية قضايا أو دعاوى أو تحقيق جاري

لا توجد أية قضايا مرفوعة ضد الشركة

المعلومات المالية لآخر سنة مالية:

٣	المعلومات المالية لمكتب المحاسبة	المبلغ (ألف ريال سعودي)
١	إجمالي إيرادات المكتب	٤٤,٥٦٤
٢	إجمالي الإيرادات من عمليات المراجعة الخاضعة لإشراف الهيئة	٨٤٢
٣	إجمالي الإيرادات من العمليات الأخرى للمنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة التي نفذ لها المكتب عمليات المراجعة	٧٠
	إجمالي الإيرادات من العمليات الأخرى للمنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة التي لم ينفذ لها المكتب لها عمليات المراجعة	٦٢٦

شركة أبو عزالو شركة



TAG-Audit

طريق الملك فهد، العليا

هاتف: ٢٩٣٦ ٤٦٤ ١١ ٩٦٦+

فاكس: ٩٩١٥ ٤٦٥ ١١ ٩٦٦+

ص.ب: ٩٧٦٧ الرياض ١١٤٢٣، المملكة العربية السعودية

tagco.riyadh@tagi.com

tagi.com